

## دعا لسرعة تشكيل المحكمة العليا:

## نادي القضاة الجنوبي يطالب بصراف ميزانية السلطة القضائية وفق أسس وضوابط وتوازنات تمنع أي فساد

علي أحمد الأعوش عطفاً على الدعوة التي كان النادي قد تلقاها من مجلس القضاء مناقشة هموم وقضايا أعضاء السلطة القضائية .

يذكر بأن اللقاء كان قد خرج باتفاق المشاركين فيه على: ( التزام مجلس القضاء بصرف مرتبات القضاة الجنوبيين المعينين في المناطق الشمالية والمتواجدين حالياً في المحافظات المحررة وإعادة ترتيب أوضاعهم . تكفل المجلس بعلاج أعضاء السلطة القضائية دون استثناء وبشكل متساو من ميزانية السلطة القضائية مع التكفل أيضاً بعلاج بعض الحالات المرضية المستعجلة . إعادة تأهيل مقرات المحاكم والنيابات التي دمرت بشكل جزئي وبناء ما تم تدميرها بشكل كلي مع العمل على استلام ( مبنى المياه ) والذي سبق وأن تم صرفه للسلطة القضائية في عدن عطفاً على توجيهات فخامة الأخ / رئيس الجمهورية للعمل فيه عقب دفع المجلس ما عليه من مبالغ والتزامات للمقاول المشرف على أعمال صيانته . منح أعضاء السلطة القضائية من أبناء المحافظات الجنوبية كافة الدرجات القضائية المستحقة لهم وخصوصاً من جرى حرمانهم منها ومن التسمية وفقاً لكشوفات التسوية الأخيرة . سرعة استكمال وتشكيل المحكمة العليا في العاصمة ( عدن ) . استكمال تشكيل وقوام مجلس القضاء الأعلى بقضاة يتمتعون بالكفاءة والنزاهة).

عدن / أديب الرحيلاني  
أوضح نادي القضاة الجنوبي أن القضاة الجنوبيين يمارسون عملهم في ظروف صعبة وبالحد الأدنى من الإمكانيات التي لا تليق بهيبة السلطة القضائية والقضاة ، فضلاً عن تعرضهم منذ الحركة القضائية في عام 2012م وحتى يومنا هذا للتهميش والإقصاء مع الانتقاص من درجاتهم وحقوقهم في العلاج والدورات القضائية داخليا وخارجيا ، الأمر الذي زرع الفرقة بين أعضاء السلطة القضائية وشق الصف بين القضاة شمالاً وجنوباً وأدى لحرمانهم من حقهم في التسوية الوظيفية والمناصب القيادية في السلطة القضائية الممنوحة للقضاة بكل أسف وفق معيار المحسوبية والانتماء السياسي بالرغم مما تمثله السلطة القضائية من ركيزة أساسية لبناء الدولة المدنية الحديثة التي من المفترض أن يسودها العدل والمساواة عبر قضاء عادل ومستقل وقوي ونزيه بغرض سيادة القانون وتحقيق العدالة المنشودة .

جاء ذلك خلال اللقاء الذي كان قد عقده نادي القضاة الجنوبي قبل أمس ( الخميس ) في العاصمة ( عدن ) بكل من رئيس مجلس القضاء الأعلى فضيلة القاضي الدكتور / علي ناصر سالم ، ورئيس المحكمة العليا للجمهورية فضيلة القاضي / حمود الهتار ، والنائب العام للجمهورية الدكتور

## فيما طالب بمحاسبة المتورطين وإغلاق مصرف الكريمي وتغريمه

## نائب رئيس الهيئة الشرعية بالجنوب يرد على قائد

## المنطقة الرابعة حول المال المضبوط في الضالع

رئاسية بإيقاف السيارات وإرجاعها إلى عدن لم يكن واضحاً فلقد كان بإمكانكم إبلاغ الأطمق المرافقة للسيارات بإرجاعها إلى عدن بلا ضجيج ولا تعميم ..  
لكن مع الأسف لم يحصل ذلك وإنما انتبهت بعد أن رأيت حلماً في منامها يقول لها أن هناك مبالغ مهربة إلى صنعاء ..

وقال أيضاً : " ولابد من إغلاق مصرف الكريمي وفروعه وتغريمه وتوجيه الاتهام الصريح ضده بتواطئه بتهربه المال لعفاش والحوثيين تماماً ، كما ينبغي أن يوجه نفس الاتهام لكل الجهات المعنية في الحكومة والبنك وقيادة المنطقة الرابعة ، وتحويل القضية بعد التحقيق إلى النيابة والقضاء كقضية تهريب وتلاعب بالمال العام وارتكاب جريمة خيانة للوطن " .  
واختتم رده بالقول : " التحية للبطل القائد طاهر مسعد وكل رجال الضالع الأوفياء " .

الأمناء / خاص  
رد الشيخ .د.مناف الهتاري نائب رئيس الهيئة الشرعية بالجنوب  
على تصريحات قائد المنطقة الرابعة فيما يخص المال المضبوط في الضالع في رسالة وجهها إليه ، وجاء في مستهلها : " إن كان صحيحاً ما نسب إليكم من لقاء أجراه علي محمود الهدباني فإنني استغرب تناقضا كبيراً في الحديث حول الأموال التي أوقفت في الضالع وما ترتب من أخطاء فادحة ارتكبت ، وقد تبين أنكم كنتم سبباً مباشراً في تفجير وتآزيم الموقف على المال الذي تم إيقافه " .  
واستطرد الهتاري بالقول : " يكفي أن أعلق وأؤنبه على كلامكم فيما يخص أن أطمعكم العسكرية أنتم من أرسلتموها لحماية سيارات تحمل مبالغ ليست هي المبالغ المالية التي أطمعتم بها علماً ، ثم أن كلامكم عن توجيهات

## قائد المنطقة العسكرية الرابعة يكشف حقائق جديدة

الحقيقة ليس لنا علاقة بخروج هذه الفلوس والمسؤولين عليها هم الأخ محافظ محافظة تعز والكريمي والجهات ذات الاختصاص ، لكن أنا سمعت عندما أعادوا الفلوس إلى البنك بأن الكريمي تكلم بالفتوح وقال هذه فلوسى ..

وعن ذلك قال : " أنا أجزم بأن هناك جهات متورطة في إخراج تلك المبالغ ، ومن هنا أطلب اللجنة الرئاسية التي ستتشكل بأن توضح كيف خرج هذا المبلغ وبأمر من وإلى أين فنحن بالنسبة لنا مجرد حماية فقط " ونفى قائد المنطقة العسكرية الرابعة مرة أخرى أي دور لقيادته في موضوع تلك المبالغ ، فدوره هو حماية المرتبات كل شهر ، لكن ليس من اختصاصي أن أسأل محافظ تعز كم المبلغ؟ وكيف؟ ولماذا؟ ، لأنه قال لي إلى تعز، لكننا تفاجأنا في البلاغ أن هناك فلوس زائدة وأن المبالغ متجهة إلى صنعاء . وقد حصلت صحيفة "الأمناء" على معلومات إضافية أكدت أنه في تاريخ 2017/4/6م تم إلقاء القبض على ثلاث سيارات في نقطة معسكر الصدرين التابعة للمقاومة الشعبية وهي قادمة من صنعاء من دون حراسة .

وفي نفس اليوم أتت أوامر من هيئة الأركان بمبارب بإطلاق سراح الثلاث السيارات وتأمين وصولها إلى العاصمة عدن .

وصلت السيارات إلى منطقة حُمر / قعطبة بعد العصر وهناك جرى التنسيق مع مجموعة من العملاء ليتم مرورها إلى بلدة سناح الحدودية دون المرور بنقاط التفتيش. السيارات سلكت الطريق الدائري قعطبة حبل السلامة إلى أن وصلت سناح وبالذات إلى مصرف الكريمي التي لا توجد فيه نقاط تفتيش؛ بل مواقع عسكرية وتم إنزال سلاح المرافقين الذين في السيارات في مصرف الكريمي ومن ثم توجهت السيارات التي تدعي أنها تابعة للصليب الأحمر باتجاه عدن بدون سلاح وأثناء عودتها من عدن تم رصدها في نقطة تقبل الرضخ ومن ثم تم إبلاغ عمليات محور اللواء 33 مدرع دون أن يتم تفتيشها في النقطة .

وبدورها قامت عمليات اللواء 33 مدرع بإبلاغ قائد نقطة حبل سهدة القائد/ طاهر مسعد العقلة، الذي قام بدوره واحتجز السيارات في معسكر الكتيبة السابعة حرس حدود "معسكر الأمن المركزي سابقاً" .

الأمناء / علي محمود الهدباني  
كشف قائد المنطقة العسكرية الرابعة اللواء / فضل حسن محمد حقيقة المبالغ التي تم إيقافها في إحدى النقاط العسكرية في الضالع .

وسرد اللواء " فضل حسن " تفاصيل ما حدث بقوله : " أنا حقيقة كقائد منطقة اتصل بي "المعمري" محافظ تعز وطلب مني إرسال أطمق حماية ترافق تلك المبالغ التي قال لي إنها مرتبات المعلمين في محافظة تعز ، وبدوري استجبت لطلبه ووجهت بإرسال 2 أطمق من العند لترافق المبالغ إلى محور الضالع ، وعند وصول السيارات التي تحمل المبالغ إلى الضالع أتى بلاغ من رئاسة الجمهورية بضرورة إيقاف السيارات وإعادة تلك المبالغ إلى عدن لكونه تم اكتشاف إن هناك مبالغ زائدة ، يعني إضافة إلى المبلغ المخصص لمرتبات المعلمين كان هناك مبلغ إضافي تم إخراجها من البنك بجانب المرتبات، ولذلك صدر توجيه من فخامة الأخ رئيس الجمهورية لرئيس هيئة الأركان العامة بتوقيف المبالغ وبدوره وجه رئيس هيئة الأركان العامة برفقة لقيادة اللواء 83 في منطقة مريس وبتوجيهات قائد محور الضالع تم إيقاف المبالغ في نقطة بين سناح و قعطبة وقد قاموا مشكورين بتوقيف المبالغ وإن كانوا أتعبونا في عملية استعادتها " .

وكشف اللواء فضل حسن أن هناك توجيهات رئاسية صدرت لتشكيل لجنة تحقيق في الحادثة ، حيث طالب تلك اللجنة بالإسراع في الكشف عن الجهات التي تقف وراء تهريب تلك المبالغ .

وحول ذلك قال : " بخصوص الفلوس هذه هناك لجنة ستتشكل الآن بتوجيهات من فخامة رئيس الجمهورية لتكشف كيف تمت زياة مبلغ مليار و300 مليون ، لأن رواتب المعلمين هي 900 مليون ريال لأنه عندما أتت التوجيهات لإيقاف السيارات وإعادة المبالغ فعندما استفسرنا قالوا أنهم تساورهم الشكوك بأن هناك مبلغ تم إخراجها مع المبلغ المخصص لرواتب للمعلمين في محافظة تعز ، حيث وجد أن هناك مبلغ مليار وثلاثمائة مليون ريال يمني بجانب مبلغ رواتب المعلمين المقدر بـ900 مليون ريال يمني " .  
وبهذا الخصوص تحدث قائلاً : " نحن في

## تحضيرية الذكرى الـ ٢٣ لإعلان الحرب على الجنوب تدعو الجموع الجنوبية ورجال الأعمال دعم فعاليتها

المالية ممثلة برئيسها الأخ / سالم عبدالرب الصهبي على الأرقام التالية : 738299538 ، وبالأخ سالم عبدالرب

عدن / الأمناء / خاص :  
دعت اللجنة التحضيرية لفعالية الذكرى الثالثة والعشرين 23 ليوم السابع



العيسائي، 733443677 ، وبالأخ عبده عبدالله، 735371247 أمين الصندوق صالح شائف العيسائي .  
وعبرت اللجنة التحضيرية عن شكرها لكل المتعاونين الداعمين كما عهدهم شعب الجنوب في كل الفعاليات والمنعطفات التي تصب في مصلحة استكمال أهدافه نحو التحرير والاستقلال .

الداعمة، ورجال المال والأعمال الجنوبيين لدعم هذه الفعالية والتي ستقام في الشارع الرئيسي بالعلل للتبديد بذلك اليوم المشؤوم الذي أعلنت فيه الحرب إيذاناً لاجتياح الجنوب واحتلاله .  
وتأمل اللجنة التحضيرية التفاعل الإيجابي من خلال الدعم المادي لإنجاح هذه الفعالية الهامة على أن يتم التواصل عبر اللجنة



و200مليون ريال يمني قادمة من عدن إلى صنعاء وتحمل تلك السيارات شعار منظمة دولية تعمل في المجال الطبي والإغاثي في اليمن .  
وأعلن وزير الداخلية اللواء " حسين عرب " الأربعاء الماضي أن غالبية الأموال التي تم ضبطها في الضالع كانت مهربة من عدن إلى صنعاء وجزء منها فقط يتبع مصرف الكريمي .